أهم كتب شروح الحديث

(قطعة من شرحي لنزهة النظر تضمن ذكر أهم شروح كتب السنة)

قال المصنف رحمه الله: (وإِنْ كانَ اللَّفْظُ مُستَعْمَلًا بكثرةٍ، لكنْ في مَدلُولِهِ دِقَّةً؛ احْتِيجَ إلى الكُتُبِ المُصنَّفَةِ في شَرْحِ معاني الأخْبارِ وبيانِ المُشْكِلِ منها. وقد أَكثرَ الأئمَّةُ مِن التَّصانيفِ في ذلك؛ كالطَّحاويِّ والخَطَّابيِّ وابنِ عبدِ البَرِّ وغيرِهم).

لما تكلم عن الألفاظ الغريبة في اللغة؛ ناسب أن يتكلم بعد ذلك عن الجمل التي فيها شيء من الخفاء في معناها .

فيقول : إن كانت الألفاظ معلومة المعاني (ليس فيها غريب) ، لكن نشأ الخفاء من غرابة ترتيب ألفاظ الجملة ، أو دقَّ المعنى المتضمَّن في تراكيب العبارات حتى صَعُب فهمُها ، فعندها يلجأ طالب العلم إلى كتب الشروح وكتب مشكل الحديث .

ثم ذكر أن التصنيف في ذلك كثير ، وهو كما قال ، فهو بحر متلاطم .

فقد صنَّفَ أحدُ المعاصرين في جَمْعِ شروح صحيح البخاري فقط ، فبلغت حسب جمعه: ٣٧٥ شرحا[١] .

وجمع محققٌ آخرُ أسماءَ شروح الموطأ للإمام مالك بن أنس ، فبلغ عددُها : ١٣٠ كتابا[٢].

لكن ذكر الحافظ ابن حجر ثلاثة من مشاهير العلماء ممن صنف في شرح السنة وكشف مشكلها :

أولهم : الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ) ، ويعني بذكره

---

(١) انظر كتاب : إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري ، لمحمد عصام عرار الحسني .

(٢) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين (رحمه الله) على "تفسير غريب الموطأ" لعبد الملك بن حبيب (١/ ٦٣-١٥٠) .

كتابه المطبوع باسم (شرح مشكل الآثار)، واسمه الصحيح: (بيانُ مشكل أحاديث رسول الله ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفيُ التضادّ عنها)[٣]. وهو أجل كتب مختلف الحديث ومشكله استيعابًا.

ثانيهم: الإمام أبو سليمان حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم الخَطّابي البُسْتي (ت٣٨٨هـ)، وله في شرح السنة – سوى (غريب الحديث) الذي تقدّم ذِكرُه – ما يلي:

١- معالم السنن: وهو شرح السنن لأبي داود، وهو أول شروحه.

٢- أعلام الحديث: وهو أول شروح صحيح البخاري.

٣- شأن الدعاء: وهو شرح لبعض أحاديث الدعاء المأثور عن النبي ﷺ.

ثالثهم: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النَّمَرِي الأندلسي المعروف بابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، وله من الكتب في شرح السنة:

١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: وهو أجل شروح الموطأ للإمام مالك، بل من أجل كتب شروح السنة مطلقا، بل من أجل كتب الإسلام!

فلما قال العزّ ابن عبد السلام: «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل (المحلى) لابن حزم، وكتاب (المغني) للشيخ موفق الدين»، تعقبه الإمام الذهبي بقوله: «قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما: (السنن الكبير) للبيهقي، ورابعها: (التمهيد) لابن عبد البر. فمن حَصَّلَ هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقا»[٤].

وهو خاص بشرح الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ الواردة في الموطأ، دون الموقوفات ودون كلام الإمام مالك في فقه الحديث. ورتبه على أسماء شيوخ الإمام مالك، حسب الترتيب الألف بائي في المغرب والأندلس[٥]. واعتنى فيه بالصنعة

---

(٣) بيّنت صحة هذا العنوان في كتابي: العنوان الصحيح للكتاب (رقم ٩).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ١٩٣).

(٥) وهو كترتيب المشارقة من الألف إلى الزاي، ثم: ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ي.

الحديثية جدا ، أكثر من عنايته بها في كتابه الآخر (الاستذكار).

وقد مكث في تصنيفه ثلاثين سنة ، وفيه قال أبياته الشهيرة :

سميرُ فؤادي مذ ثلاثون حِجةً ... وصَيْقَلُ ذِهني والمفرِّجُ عن هَمّي

بسطتُ لكم فيه كلامَ نبيِّكم ... بما في معانيه من الفقه والعلم

وفيه من الآداب ما يُقتدَى به ... إلى البر والتقوى، ويُنْئي عن الظلم

٢- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار و شرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار .

وهو في شرح الموطأ كاملا (مرفوعه وموقوفه وفقهه) ، على ترتيب تصنيفه ، كباقي شروح كتب السنة . واعتنى فيه بالصنعة الفقهية جدا ، فعنايته بها تمتاز على عنايته فيه بالصنعة الحديثية .

٣- الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري : وهو في مشكل بعض الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ، وسبق الكلام عنه في (مشكل الحديث) .

ومن أجل مشاهير شروح كتب السنة[٦] سوى ما أشار إليه الحافظ ابن حجر : الكتب التالية :

١- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار : لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، وهو من أجل الكتب ، ولو تم لكان من أعظم كتب الإسلام . لكن الطبري توفي قبل إتمامه ، ثم لم تصل إلينا إلا قطعة مما صنّفه منه .

٢- شرح صحيح البخاري : لابن بطال (ت٤٤٩هـ) . وفيه نقول نفيسة عن كتب مفقودة ، كنقله المتكرر عن الجزء المفقود من (تهذيب الآثار) للطبري .

٣- المنتقى شرح الموطا (بتخفيف الهمزة ؛ لتصح السجعة في العنوان) : لأبي الوليد الباجي (ت٤٩٤هـ) . وهو شرح مستقل ، تظهر فيه الصنعة الفقهية والأصولية للباجي .

---

(٦) انتخبت أسماء الشروح الآتية من بين شروح كثيرة لتميزها على ما سواها : إما باستقلالية مؤلفيها في الشرح وباعتمادهم على اجتهادهم في الفهم والاستنباط ، أو بمصادرها غزارةً ، أو بمصادرها نفاسةً ، أو بذلك كله أو ببعضه .

وبإضافة هذا الكتاب إلى التمهيد والاستذكار لابن عبد البر يكون الباحث قد جمع أهم شروح الموطأ، ولم يفته من دقيق الفوائد إلا القليل[٧] .

٤- المُعْلِم بفوائد مسلم : للمازَري (ت٥٣٦هـ) . وهو في غاية النفاسة ، كعامة كتب الإمام المازري . فورقة من كتب المازري تساوي ملزمة من كتب كثيرين غيره ؛ لعمقه واستقلاله الكبير وإملائه نتائج قريحته ودُرر فِكره . لكنه كان كالحواشي على صحيح مسلم ، لا يشرحه كله ، وإنما يشرح ما عنَّت له فيه من فائدة أو من إشكال يحتاج إلى جواب.

٥- عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي : لأبي بكر ابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ) . وابن العربي – رغم تمذهبه الشديد – فهو مستقل ، جريء في اقتحام مضايق العلوم ، معتزٌّ بعلمه وفكره ، في عموم كتبه .

٦- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس : لأبي بكر ابن العربي ، وهو أكثر فائدةً من شرحه الآخر الأوسع (المسالك) .

٧- إكمال المعلم بفوائد مسلم : للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) . وهو كتاب جليل ، تمّم كتابَ المازري ، بالمرور على أحاديث صحيح مسلم كلها – تقريبا – بالشرح . وهو أجل ما اعتمد الإمام النووي عليه في شرحه لصحيح مسلم .

وقد كُتب عنه : "منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد

---

(٧) ولذلك قام عدد من العلماء بالجمع بين الاستذكار والمنتقى ، منهم :

١- محمد بن عبد الحقِّ بن سُليمان اليَفْـُرَنِيُّ (ت٦٢٥هـ) فصنف كتاب (المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار) ، ومؤلفه هو صاحب كتاب (الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب) .

٢- محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري المعروف بابن زرقون (ت٥٨٠هـ) ، صنف (الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار) .

٣-علي بن عبد الله بن داود بن الحسن المالطي (ت٥٣٧هـ) جمع بينهما أيضًا.

مسلم" للدكتور الحسين بن محمد شَوّاط .

٨- الشافي شرح "مسند الشافعي"[٨] : لمجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) . وهو شرح مستقل، وقد صرح ابن الأثير أنه لا يعرف أحدًا شرح مسند الشافعي قبله[٩] .

٩- شرح مسند الشافعي : لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت٦٢٣هـ) . والإمام الرافعي هو أحد أعمدة الفقه الشافعي ، فعليه وعلى الإمام النووي استقر فقه الشافعية . وشرحه هذا شرح مستقل ، وقد ذكر هو في مقدمته أنه لا يعرف أحدًا سبقه إليه[١٠]. وهذا يعني أنه لم يقف على شرح ابن الأثير ، وهذا يشهد له قرب زمن الإمامين ، فقد تعاصرا. والله أعلم من سبق في التأليف ، فابن الأثير أشار في مقدمته أنه أخّر تأليف شرحه .

١٠- المُفْهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : لأبي العباس القرطبي (ت٦٥٦هـ) .

---

(٨) "مسند الشافعي" ليس من تصنيف الإمام الشافعي ، وإنما هو انتخابُ أبي عَمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري (ت٣٦٠هـ) من أصول روايات أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم (ت٣٤٦هـ) راوي كُتب الإمام الشافعي عن الربيع بن سليمان المرادي (ت٢٧٠هـ) عن الإمام الشافعي . فالأحاديث من رواية الأصم ، والمنتخِبُ لها من كتبه هو أبو عَمرو ابن مطر ، مُسْتَلَّةً من بعض كتب الإمام الشافعي (كالأم والرسالة) من رواية الربيع بن سليمان عن الإمام .

ولم تتضح لي قاعدة الانتخاب في هذا الكتاب ، فلم يشمل الكتاب جميع أحاديث الشافعي المبثوثة في كتبه ، ولا اشترط المنتخِبُ صِحةً ولا عُلُوًّا ولا غرابة ليبين لنا : لماذا اختار بعض الأحاديث دون بعض.

ومن أراد الوقوف على حديث الإمام الشافعي الموجود في كُتبه ، فعليه بكتاب (معرفة السنن والآثار) للإمام البيهقي ، فقد جمع فيه كل ما وقف عليه من أحاديث قيّدها الإمام الشافعي في كتبه . فهو أولى بأن يُسمى بـ(مسند الشافعي) وإن لم يُرتب على طريقة المسانيد ، كما أن "مسند الشافعي" – على هيئته التي جُمع بها ورُوي عليها – ليس مرتّبًا على المسانيد ولا على الأبواب ، ولذلك اعتنى عددٌ من العلماء بترتيبه .

(٩) الشافي لابن الأثير (١/ ٢٨) .

(١٠) شرح مسند الشافعي للرافعي (١/ ٧٣) .

وهو من أجل شروح أحاديث صحيح مسلم ، فيه من الفوائد ما ليس في غيره . وقد اعتمد النووي عليه كثيرا في شرحه ، حيث كان هو وكتاب القاضي عياض مادته الكبرى في شرحه .

وقد كُتب عنه :

- " شرح القرطبي على صحيح مسلم : دراسة في المنهج والمصادر" ، رسالة ماجستير لأشرف بن خليفة بن عبد المنعم السيوطي .
- الإمام القرطبي ومنهجه في مختلف الحديث : رسالة ماجستير للطالبة جواهر العمودي ، في جامعة أم القرى .
- القواعد الأصولية عند الحافظ أبي العباس القرطبي من خلال كتابه المفهم : لسعد بن جزاء العوفي ، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- آراء القرطبي والمازري الاعتقادية من خلال شرحيهما لصحيح مسلم : د/ عبد الله بن محمد الرُّمَيّان .

١١- الإفصاح عن معاني الصحاح (وهو شرحٌ لـ"الجمع بين الصحيحين" للحُميدي) : للوزير ابن هُبيرة (ت٥٦٠هـ) . وهو من أكثر الشروح استقلالا ، كثيرُ العنايةِ بفقه الحديث على المذاهب الأربعة خاصة ، مهتمٌّ بتخليص فوائد الحديث في نقاط محدّدة.

١٢- الميسَّر في شرح مصابيح السنة (وهو شرح لمصابيح السنة لمحيي السنة البغوي ت٥١٦هـ) : لفضل الله بن الحسن بن حسين بن يوسف الحنفي – على الراجح ، وليس شافعيا – التُّوْرِبِشْتي – بضم التاء المثناة من فوق ، بعدها واو ساكنة ، ثم راء مكسورة، ثم باء موحدة مكسورة ، ثم شين معجمة ساكنة ، ثم تاء مثناة من فوق- وتُكتب بغير واو ، فيقال له : التُّرْبِشتي[11] ، (ت٦٦١هـ) .

---

(١١) وضبطها الزِّرِكْلِي في "الأعلام" بضم الباء ، والصواب كسرها ، كما نص عليه تاج الدين السبكي

ومع عدم شهرة المؤلف وضيق ترجمته في المصادر[١٢] ؛ إلا أن شرحه يدل على إمامته واستقلاليته في الشرح ، حتى صار كتابه من المصادر التي يُكثِرُ الشُّرّاحُ بعده من الرجوع إليها والاستفادة منها .

ولكون الكتاب المشروح - (مصابيح السنة) للبغوي - كتابًا يضم كثيرا من أحاديث الأمهات الخمسة (الصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن النسائي) مع زيادات من غيرها ، فقد صار شرحُه للتُّوْرِبِشْتي كأنه شرحٌ لتلك الأمهات .

١٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : للنووي (ت٦٧٦هـ) . وهو الكتاب الذي سارت به الركبان ، وصار من أشهر شروح صحيح مسلم . وللنووي فيه ترجيحات واختيارات ، تنبع أهميتها من مكانة الإمام النووي في العلم والفقه والحديث .

١٤- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة : للبيضاوي (ت٦٨٥هـ) . وهو من آصل شروح (مصابيح السنة) ، واستقلال مؤلفه فيه هو ما جعله مصدرا مهما لشراح كتب السنة من بعده .

١٥- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام : لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) . وهو من أهم شروح أحاديث الأحكام ، وتبرز فيه إمامة ابن دقيق العيد في العلوم الإسلامية كلها : خاصة الفقه وأصوله .

١٦- شرح الإلمام : لابن دقيق العيد . وقد توفي (رحمه الله) ولم يتمه ، وبلغتنا قطعةٌ من شرحه النفيس هذا . وأصل (الإلمام) هو (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام) [١٣]:

في "طبقات الشافعية الكبرى" والزَّبيدي في "تاج العروس" .

(١٢) قال الحافظ ابن حجر عنه في ترجمته له : «فلم أقف من خبره على كبير أمر» ، كما في الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٩١٣) .

(١٣) طُبع الموجود منه بتحقيق : د/ سعد الـحُمَيّد ، في أربع مجلدات .

لابن دقيق العيد. وهو الذي اختصره بعد ذلك في (الإلمام)[١٤]، الذي اشترط فيه الصحة . فـ(الإلمام) - أي المختصر - هو الذي شرحه بعد ذلك في كتابه الذي لم يتمه (شرح الإلمام)[١٥].

١٧- التعيين في شرح الأربعين (وهو في شرح أربعينية النووي) : لنجم الدين الطوفي (ت٧١٦هـ) . وهو من أكثر شروح الأربعين إفادة ، وبضمه لشرح ابن رجب (جامع العلوم والحكم) يكون قد خرج طالب العلم بفائدة جليلة ، لا توجد في غيرهما .

١٨- النفح الشذي شرح جامع الترمذي : لأبي الفتح ابن سيد الناس اليَعْمُري (ت٧٣٤هـ)، والذي تَـمَّم بعضَه مما مات عنه مؤلفُه : زينُ الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) . وهو كتاب عظيم النفع ، وفيه صنعة حديثية رائقة .

١٩- الإعلام بسنته عليه السلام (وهو شرح سنن ابن ماجه) : لـمُغُلْطاي بن قِلِيج (ت٧٦٢هـ) . وهو بالصنعة الحديثية أوفر حظا منه بالصنعة الفقهية ، بل لو قيل عن الكتاب إنه تخريج لسنن ابن ماجه لما أُبعد ذلك ! ويمتاز شرحه هذا (كبقية كتب مغلطاي) بكثرة النقول النفيسة من كتب كثيرة جدا ، كثير منها مفقود .

٢٠- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري : لمحمد بن يوسف بن علي الكِرماني (ت٧٨٦هـ) . وهو من أهم موارد الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) من ناحية الشرح الفقهي ، وإن كان قد أكثرَ من نقده في الصنعة الحديثية . فالكرماني هو الذي قال عنه الحافظ ابن حجر عند ذكره خطأً له في صنعة الأسانيد : « وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب»[١٦] . ويقول ابن قاضي شُهبة (ت٨٥١هـ) عن الكِرماني : «شرح البخاري شرحا جيدا في أربع مجلدات[١٧] ، وفيه أوهامٌ فاحشة ، وتكرارٌ كثير ، لا سيما

(١٤) طُبع بتحقيق : د/ حسين الجمل .

(١٥) طُبع الموجود منه بتحقيق : محمد خلّوف العبد الله ، في خمس مجلدات .

(١٦) فتح الباري (٣/ ٥٨٤ شرح الحديث الذي برقم ١٧٥٣) .

(١٧) طُبع في خمسة وعشرين جزءا في اثني عشر مجلدا كبيرا .

في ضبط أسماء الرواة»[١٨] .

٢١- جامع العلوم والحِكَم (وهو شرح الأربعين النووية ، مضافا إليها ثمانية أحاديث أضافها الشارح و شرحها معها) : لابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) . وهو من أكثر الشروح فائدة ، على صغر حجمه .

٢٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لابن رجب أيضًا . وهو غزير النقل من كتب نادرة، خاصة لكلام الإمام أحمد وكلام تلامذته في الفقه والحديث وعلله ورجاله .

ومع أن الحافظ ابن حجر وقف على كتاب ابن رجب هذا ، ونقل منه في مواطن قليلة في (فتح الباري)[١٩] ؛ إلا أنه لم يستنفد كثيرا من فوائده ، مما يدل على أنه لم يكن بين يديه عند تصنيفه الفتح ، فلعله وقف عليه في رحلته أو في مكتبة غيره فنقل منه فوائد قليلة ، وفاته أكثر ما فيه . ويكاد يقطع بذلك : أن ابن رجب وصل معلقات في البخاري ، فاتت ابن حجر فلم يقف على مَن وصلها[٢٠] .

---

(١٨) طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة (٣/ ١٨٠رقم٧٠٧) .

(١٩) منها في (١١/ ٣٤٠ شرح الحديث الذي برقم ٦٥٠٠) .

(٢٠) منها الأثر الذي علقه البخاري في باب فضل العمل في أيام التشريق قائلا : « وكان ابن عمر، وأبو هريرة: «يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبران، ويكبر الناس بتكبيرهما» ، قال ابن حجر في الفتح : « لم أره موصولا عنهما وقد ذكره البيهقي أيضا معلقا عنهما وكذا البغوي» . فتح الباري (٢/ ٤٥٨) . فقد وصله ابن رجب ، فقال : « وأما ما ذكره البخاري عن ابن عمر وأبي هريرة، فهو من رواية سلام أبي المنذر، عن حميد الأعرج، عن مجاهد، أن ابن عمر وأبا هريرة كانا يخرجان في العشر إلى السوق يكبران، لا يخرجان إلاّ لذلك. خرجه أبو بكر عبد العزيز بن جعفر في ((كتاب الشافي)) وأبو بكر المروزي القاضي في ((كتاب العيدين)) . ورواه عفان: نا سلام أبو المنذر – فذكره، ولفظه: كان أبو هريرة وابن عمر يأتيان السوق أيام العشر، فيكبران، ويكبر الناس معهما، ولا يأتيان لشيء إلا لذلك» . فتح الباري لابن رجب (٩/ ٨) .

وللفائدة : فهذا الأثر أخرجه أيضا الفاكهي في أخبار مكة (رقم١٧٠٤) ، فقال : « حدثني إبراهيم بن يعقوب، عن عفان بن مسلم، قال: حدثنا سلام بن سليمان أبو المنذر القارئ، قال: حدثنا حميد

والكتاب لم يصلنا كاملا ، فالذي طُبع منه هو ما وُقف عليه حتى الآن ، وهو لم يتجاوز أبواب كتاب الصلاة .

٢٣- طرح التثريب بشرح التقريب : لولي الدين أبي زرعة العراقي (ت٨٢٦هـ) . وهو أجل شرحٍ لأحاديث الأحكام ، وفيه من التقرير الفقهي والأصولي ما لا يستغني عنه فقيهٌ ولا أُصولي . والحديث من أحاديث الأحكام إن وجدتُه مشروحًا في (طرح التثريب) كاد يُغنيني عما سواه ، في حين لا يُغنيني ما سواه عنه ، لا (فتح الباري) ولا غيره !

٢٤- الكاشف عن حقائق السنن (وهو شرح مشكاة المصابيح للتِّبريزي) : للطِّيْبي – بكسر الطاء وسكون الياء – (ت٧٤٣هـ) . وهو من أجل الشروح وأكثرها فائدة : من جهة عمق الاستنباط وتوسع الإفادة ، ومن جهة التدقيق في عبارة الشرح وتلخيصها من شروح السابقين ، حتى ربما جاءت عبارته محررة بما لا مزيد عليها في الدقة والتقييد في كثير من الأحيان ، مع استقلالية في نقد الأقوال وتمحيصها.

ولأن الكتاب المشروح (مشكاة المصابيح) للخطيب التِّبريزي (ت٧٤١هـ) كتابٌ جامعٌ لأصول أحاديث الأمهات الخمسة (الصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن النسائي) مع زيادات من غيرها ، بل هو أكثر حديثًا من أصله (مصابيح السنة) للبغوي ، فهو جمهرة حديثية جليلة(٢١) = جاء شرحه شاملا لعدد كبير من أصول أحاديث السنة ؛ فكأنه شَرَحَ هذه الأمهات جميعا ، أو عامتها .

وقد كُتبت عنه رسالة علمية متوسعة : وهي "الإمام الحافظ شرف الدين الحسين بن عبد الله الطِّيبي ومنهجه في كتابه الكاشف عن حقائق السنن" للدكتورة فاتن حسن

الأعرج، عن مجاهد، قال: " كان أبو هريرة وابن عمر رضي الله عنهما يخرجان أيام العشر إلى السوق، فيكبران، فيكبر الناس معهما، لا يأتيان السوق إلا لذلك» . وهذا إسناد حسن .

(٢١) عدد أحاديث كتاب البغوي – حسب ترقيم طبعة دار المعرفة – (مصابيح السنة) هو : ٤٩٣١ حديثا ، وعدد أحاديث مشكاة المصابيح – حسب ترقيم طبعة المكتب الإسلامي – هو : ٦٢٨٥ حديثا ، فيزيد كتاب (المشكاة) على أصله (المصابيح) بـ ١٣٥٤ حديثا .

حلواني .

٢٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لابن حجر (ت٨٥٢هـ) .

وهو أشهر شروح كتب السنة لدى المتأخرين ، وهو من أجل الشروح . ومقدمته (هُدَى – أو هَدْي – الساري) من أفخم المقدمات والمداخل ، ومن أغزرها فائدة . وقد شاعت بين المعاصرين قصة الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) : أنه قيل له : أما تشرح صحيح البخاري، كما شرحه الآخرون ؟ فقال : «لا هجرة بعد الفتح»[٢٢] ، يقصد : لا مزيد على فتح الباري.

وقد أتقن الحافظ حبكة شرحه هذا ، وصاغه بدقة كبيرة ، حتى إنه كان لا يرى فيه ما يمكن أن يُختصر ، ولذلك قال تلميذه السخاوي : «ولقد سمعت مصنفه صاحب الترجمة – رحمه الله – مرارا ينكر إمكان اختصاره، ويقول: ما أعلم فيه شيئا زائدا عن المقصود»[٢٣] .

وقد كُتب عنه الكثير من البحوث والدراسات .

٢٦- نُخَبُ الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (وهو شرحٌ لشرح

---

(٢٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة لصِدِّيق حسن خان القِنَّوْجي (١٣١-١٣٢) ، وعنه شيخُ شيوخنا عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات (١/ ٣٢٢-٣٢٣) .

(٢٣) الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٧٠٨) .

ولذلك لا يصح ادعاء أن الحافظ ابن حجر نفسه اختصره ، كما ذهب إليه محقق كتاب (النكت على صحيح البخاري) ، اعتمادا على عنوان نسخته الخطية الوحيدة .

والغريب أنه احتج بكلام السيوطي في مقدمة تحقيقه (١/ ٥٦) ، والسيوطي إنما قال : « ومن تصانيفه " فتح الباري شرح البخاري "، ومقدمته تسمى " هدى الساري "، وشرح آخر أكبر منه، وآخر ملخص منه لم يتما، وقد رأيت من هذا الملخص ثلاث مجلدات من أوله» . نظم العقيان في أعيان الأعيان (٤٦) ، فواضح من هذا النص أن السيوطي يتحدث عن شرح كبير لصحيح البخاري بدأ به الحافظ ولم يتمه ، واختصره في مجلدات ، ولم يتمه أيضًا . فالكتاب المختصر ليس مختصرا من فتح الباري ، وإنما من ذلك الشرح الكبير .

معاني الآثار للطحاوي) : لبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) . وهو شرح نفيس ، جمع فيه بين الفقه والصنعة الحديثية .

٢٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير (وهو شرح للجامع الصغير للسيوطي) : للمُناوي (ت١٠٣١هـ) . وحسنٌ لو أُضيف إليه شرح الأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ) المسمى بـ(التنوير شرح الجامع الصغير) فهو كالحاشية عليه : يصحِّح الخطأ ويتعقّب الرأي بالرأي.

ولكون أصله (الجامع الصغير) للسيوطي كتابا يضم ما زاد على عشرة آلاف حديث من مختلف كتب السنة ، غير متقيد في جمعها بأمهات السنة ولا بمشهور كتبها ، فقد صار شرحه بذلك من أوسع الشروح في عدد ما تناوله من أحاديث بالشرح ، بل فيه أحاديث لا تجدها مشروحة في غيره أو لا تكاد . ومن هنا تأتي أكثرُ الأهمية للكتب التي تشرحه.

٢٨- التعليق الممجَّد على موطأ محمد (وهو شرح لموطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام مالك) : للعلامة عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ) . وهو شرح مفيد فقهيا ، فاللكنوي من أواخر فقهاء الحنفية المتبعين للدليل والعلماء بالحديث .

٢٩- المختار من كنوز السنة النبوية (وهو شرحٌ لأربعين حديثًا منتقاةٍ من كتاب تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الدَّيْبَع الشيباني الزَّبيدي ت ٩٤٤هـ) : للعلامة محمد عبد الله دِرَاز (ت١٣٧٧هـ) . وهو شرح نفيس عميق ، فيه إضافات جديدة من نتائج القريحة الوقادة لمؤلفه .

٣٠- النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح (وهو شرحٌ لبعض مشكلات صحيح البخاري) : لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٤هـ) . وهو (والذي يليه) فيه من اجتهادات هذا الإمام المجدِّد ما لا يوجد في غيره ،وتبدو فيه خاصية من خصائص هذا الإمام ، تظهر في بعض كتبه أكثر من بعض ، وهي الجمع المثالي بين التراثية والتجديد : هضم التراث مع عصرانية الرؤية .

٣١- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا : لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٤هـ) .

وللمحدَثين والمعاصرين شروحٌ كثيرة ، عامتها نقلٌ قليلة النفع ، ويا للأسف ! فقد أصبح بعضها هو الأكثر انتشارا بين يدي طلبة العلم :

- فالمطوَّل منها : لا قرّبت معاني السنة بالاختصار والتيسير وأسلوب الشرح العصري ، ولا أنها حين أطالت جاءت بجديد ، بل هي نَسْخٌ وتكرار للشروح السابقة ؛ اللهم إلا من إضافة ما لا يحسنون سواه ، مما لا يخدم الشرح خدمة حقيقية ، كالإعراب بلا حاجة ، والتوسع في تراجم الرواة نقلا بلا فائدة (٢٤) ؛ إلا ما رحم ربّك !
- والمختصر منها : أبعد ما تكون عن التحرير ، وأقرب ما تكون لسوء الاختيار لما تذكره وما تدعه من شرح الحديث ، إذا لم ينلها من سوء الفهم نصيب ؛ إلا من رحم الله !

---

(٢٤) فهي بالمصطلح الحاسوبي : مجرّد نَسْخٍ ولصقٍ ، وإن كان بعضُها مؤلَّفًا قبل جيل الحاسوب! وقد كان لبعضها الفضلُ في تقريب بعض الشروح في موطنٍ واحد .. فقط ، لكن بعد وجود البرامج الحاسوبية ، زالت تلك الفضيلة الوحيدة لها ؛ إذ صار الرجوع لأصولها مغنيا عن الرجوع إليها ، بل هو الواجب !

وهكذا العمل غير الإبداعي : يموت بموت خدمته الآلية التي لا عمل فيها للعقل والخيال !